في بيـــان صادر عن أحزاب التحالف الوطني يؤكد :

التمسك بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها

أحزاب التحالف حرصت على تجاوز الأزمات المفتعلة والتمسك بالحوار الجاد لمعالجة كافة القضايا

الانتخابات استحقاق للشعب وليست للاحزاب

نراهن على الشعب في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة

أعلن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الالتزام بالمضي قدماً في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد ،أبريل ٢٠١١» والاحتكام الى إرادة الشعب في اقتراع حر ونزيه وشفاف، حرصاً على المصلحة الوطنية والتجربة الديمقراطية التعددية والاستحقاقات الدستورية والقانونية.ودعا الشيخ صادق أمين أبو راس الأمين العام المساعد للمؤتمر نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية الجميع الى المشاركة في تلك الانتخابات، كما دعا كافة المنظمات الدولية والمحلية الى المشاركة في الرقابة على الانتخابات النيابية، في الوقت الذي أكد فيه أن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي ستظل منفتحة على الحوار وتمديدها من أجل الحوار الجاد والمسئول الذي يخدم مصلحة الوطن سواء قبل الانتخابات أو اثنائها أو بعدها.وقال أبو راس في بيان صادر عن المؤتمر وأحزاب التحالف تلاه في مؤتمر صحفي عقد بصنعاء أمس: إن المؤتمر ومن منطلق الثقة الممنوحة له من جماهير الشعب لابد أن يتحمل في الأخير مسئولياته الدستورية والقانونية في ادارة البلاد واجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها استحقاقا دستوريا ووطنياً يهم كل أبناء الشعب وليس الأحزاب. فيمايلي نص البيان:

ياجماهير شعبنا اليمني العظيم

في الوقت الذي كنا ننتظر فيه أحزاب اللقاء المشترك، وفي أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية في عام ٢٠٠٦م وما سادتها من أجواء ديمقراطية تنافسية شهد بنزاهتها العالم والمراقبون الأجانب والمحليون الذين شاركوا في الرقابة على تلك الانتخابات، أن تثري أحزاب اللقاء المشترك واقع الحياة الديمقراطية بالممارسات الوطنية المسئولة التي تعزز من نجاح المسيرة الديمقراطية التعددية في بلادنا.. إلا أنه- للأسف- بات جلياً أنه ومنذ تلك الانتخابات اتخذت أحزاب اللقاء المشترك منحىً مخالفاً لتلك التوقعات والآمال وعملت على افتعال الأزمات الواحدة تلو الأخرى لإدخال الوطن في متاهات الصراع والعنف وتعكير صفو السلم الاجتماعي.

وبالرغم من ذلك تم التوقيع على اتفاق فبراير ٢٠٠٩م بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك والذي تم بموجبه تأجيل الانتخابات النيابية من موعدها المقرر في شهر إبريل ٢٠٠٩م والتمديد لمجلس النواب الحالي لفترة سنتين بناءً على طلب أحزاب اللقاء المشترك وذلك حرصاً من المؤتمر على إنجاز التعديلات الدستورية بمشاركة الجميع وتهيئة الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات النيابية، كما كنا نتطلع أن تمضي أحزاب اللقاء المشترك قدماً لتنفيذ ما ورد في الاتفاق إلا أنها وبدلاً من التزامها بما وقعت عليه في فبراير اتجهت إلى تعطيل تنفيذ الاتفاق بالاتجاه إلى حوار جانبي آخر بعيداً عما اتفق عليه وظلت تعمل على زرع العراقيل والصعوبات أمام ذلك، ومن ذلك المطالبة بالإفراج عن مسجونين تجري محاكمتهم على ذمة ارتكاب أعمال تخريب وقتل وفوضى وعنف والإضرار بالوحدة الوطنية، وحيث تم بالفعل الإفراج عن هؤلاء حرصاً على الحوار وإبطالاً للحجة التي ظلت تتعلل بها أحزاب المشترك التي لم تكتف بذلك، بل وصل الأمر إلى تشجيع أحزاب اللقاء المشترك لتلك العناصر الانفصالية الخارجة عن الدستور والقانون التي ظلت تدعو للارتداد عن الوحدة التي حققها شعبنا يوم الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م سواءً تحت غطاء الدعوة لما يسمى بالفيدرالية أو الكونفدرالية أو فك الارتباط وتوفير الغطاء السياسي لتلك العناصر التي تحالفت مع العناصر الإرهابية من تنظيم القاعدة وتقديم التبريرات لما ترتكبه من أعمال إرهاب واغتيالات وقتل للأبرياء من المواطنين والجنود وهم يؤدون واجبهم للحفاظ على الأمن والسكينة العامة للمجتمع.. وليس أدل على ذلك من أن تلك الأحزاب لم تصدر حتى اليوم بياناً واحداً يندد بما ترتكبه تلك العناصر الإرهابية والتخريبية من أعمال أضرت بسمعة الوطن ومصالحه واقتصاده وبالسياحة والاستثمار فيه.

وفي الوقت الذي حرصت فيه أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي على تجاوز تلك الأزمات المفتعلة والدعوة للحوار الوطني الجاد والمسئول لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن بروح مسئولة وعقول منفتحة لتجاوز أي مخططات أو نوايا سيئة تريد جر البلاد إلى أتون الفتنة والصراع والعنف، إلا أنه للأسف ظللنا نواجه بتعنت أحزاب اللقاء المشترك ورهانها على إضاعة الوقت لإدخال البلاد في متاهات خطيرة عبر محاولة تعطيل الانتخابات النيابية وعدم إجرائها في موعدها المحدد لإعاقة عمل المؤسسات الدستورية وسلبها مشروعيتها، مدركين وبسوء نية أبعاد مثل هذه التصرفات غير المسئولة على سلامة الوطن واستقراره وسلمه الاجتماعي.

إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وقد أكدت التزامها بالعمل على كل ما من شأنه الالتزام بالعملية الديمقراطية واحترام الدستور والقانون والحفاظ على الثوابت الوطنية وعدم الخروج عنها، فقد دعت أحزاب اللقاء المشترك إلى الالتزام بما ورد في اتفاق فبراير ٢٠٠٩م دون تلكؤ والمضي قدماً لتنفيذ بنوده وفي مقدمتها ما يتعلق بإجراء الانتخابات النيابية.. وللخروج من الوضع الراهن وفي سبيل ذلك تم تقديم مقترحات من قبل فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وعبر اللجنة الرباعية التي تم تشكيلها من قبل فخامته حرصاً منه على إنجاح الحوار والوصول به إلى ما يحقق غاياته المنشودة وحيث قدمت من فخامته عبر اللجنة المذكورة المقترحات التالية:

- إقرار التعديلات التي تم التوافق عليها في قانون الانتخابات والاستفتاء والتصويت عليها في مجلس النواب مادة مادة، وتم فيها استيعاب الملاحظات المقدمة من بعثة الاتحاد الأوروبي التي شاركت في الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية أو العمل بالقانون الحالي وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لتسير في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

- تشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير أمور الانتخابات النيابية والاستعداد لتشكيل حكومة وحدة وطنية بعد إجراء الانتخابات بغض النظر عن نتائج تلك الانتخابات.

- مواصلة عملية الحوار الوطني حول القضايا الواردة في بقية بنود اتفاق فبراير وطبقاً للمحددات الواردة في اتفاق الـ١٧ من يوليو ٢٠١٠م الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه ولما من شأنه الوصول إلى الاتفاق والتفاهم الوطني الذي يخدم المصلحة الوطنية العليا.

إلا أن تلك المقترحات أيضاً لم يتم القبول بها من أحزاب اللقاء المشترك وظل التعنت قائماً بهدف تعطيل الانتخابات والوصول إلى مرحلة الفراغ الدستوري وهو ما لا يمكن أن تقبل به أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي ومعها أبناء الشعب لما ينطوي على ذلك من مخاطر تهدد سلامة الوطن، ذلك أن أقصى ما يمكن أن يقدمه حزب حاكم في أي بلد هو تشكيل حكومة وحدة وطنية للإشراف على الانتخابات وكذلك تشكيل إدارة انتخابية مشكلة من الأحزاب السياسية والموافقة على تعديلات دستورية بالتوافق الوطني، وهذا كل ما تم تقديمه لأحزاب اللقاء المشترك.. فماذا يمكن أن يقدم أكثر من ذلك حرصاً على مشاركة الجميع..؟!

لكن المؤتمر الشعبي العام ومن منطلق الثقة الممنوحة له من جماهير الشعب لا بد أن يتحمل في الأخير مسئولياته الدستورية والقانونية في إدارة البلاد وإجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها استحقاقاً دستورياً ووطنياً يهم كل أبناء الشعب وليس الأحزاب فقط.

كما أن الحوار ينبغي أن يكون ميدان تنافس بين قدرات القوى السياسية بالأفكار والرؤى حول سبل تطوير العملية الديمقراطية وترسيخ قواعد النظام السياسي التعددي وتنمية الشراكة بين أبناء وتيارات الوطن اليمني لا تعطيل العملية الديمقراطية التي تمثل الانتخابات جوهرها، وأنه من المؤسف أن أحزاب اللقاء المشترك لم تتمكن من التعبير عن رؤى ومواقف تتطابق واحتياجات الاستحقاق الدستوري وظلت أطراف فيها تملي اشتراطاتها الخاصة وتتحكم بوجهة الحوار لأجندتها الخاصة الهادفة تفكيك كل مصادر الشرعية عبر استهلاك الزمن وتفريغ الحوار من أي مضمون مع رفض لكل إجراء أو خطوات نحو الالتزام بالعملية الديمقراطية وإجراء الانتخابات.

إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي التي اختبرت التحديات عبر تجربتها الطويلة وبالرغم من حساسية اللحظة التاريخية التي تضع على عاتقها مهمة التصدي للمشاريع الانقلابية فإنها لن تتخلى عن الالتزام بالعملية الديمقراطية وأساسها إجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها واحدة من أركان الاستقرار ومصدراً للشرعية السياسية وأرضية للمساندة الشعبية، وأحزاب التحالف الوطني لن تقبل التمرد من أي طرف أو أطراف على العملية الديمقراطية، كما أنها لن تسمح بحدوث تآكل لقواعد الشرعية الدستورية وتعتمد بعد الله على الشعب والقوى الخيرة وحلفائه من القوى الوطنية والدولية الديمقراطية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وقانونية.

إن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه قد أكدوا التزامهم بالحوار تحت مظلة النظام السياسي الديمقراطي الذي تمثل المعارضة جزءاً من هذا النظام، وبذلوا كل المحاولات واستنفدوا كل الجهود الممكنة من أجل الوصول إلى الاتفاق الذي يحقق مصلحة الوطن العليا، إلا أنه وحرصاً منها على المصلحة الوطنية والتجربة الديمقراطية التعددية والاستحقاقات الدستورية والقانونية تجد نفسها ملزمة بالمضي قدماً في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد والاحتكام إلى إرادة الشعب في اقتراع حر ونزيه وشفاف.. وتدعو الجميع إلى المشاركة في تلك الانتخابات.

كما تدعو كافة المنظمات الدولية والمحلية إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات النيابية في الوقت الذي تؤكد فيه أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بأنها ستظل منفتحة على الحوار وتمد يدها من أجل الحوار الجاد والمسئول الذي يخدم مصلحة الوطن سواءً قبل الانتخابات أو أثناءها أو بعدها. والله ولي التوفيق ،،

بسم الله الرحمن الرحيم
(رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ)

صادر عن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي

٣١ أكتوبر ٢٠١٠م

عراقيل المشترك:

- العمل منذ انتخابات ٢٠٠٦م على افتعال الأزمات وإدخال الوطن في متاهات الصراع والعنف وتعكير صفو السلم الاجتماعي
- تعطيل تنفيذ اتفاق فبراير بالاتجاه إلى حوار جانبي لم يرد في الاتفاق
- المطالبة باطلاق مسجونين على ذمة أعمال تخريب وقتل وعنف وفوضى وإضرار بالوحدة الوطنية
- تشجيع الانفصاليين والخارجين على الدستور والقانون
- توفير الغطاء السياسي لدعاة الفدرالية والكنفدرالية وفك الارتباط
- تبرير أعمال الإرهابيين وجرائم القتل التي طالت حياة الأبرياء من المواطنين والجنود
- المراهنة على إضاعة الوقت لإدخال البلاد في متاهات خطرة
- رفض الالتزام بالعملية الديمقراطية وإجراء الانتخابات
- محاولة إعاقة عمل المؤسسات الدستورية وسلبها مشروعيتها
- رفض كل ما توصلت إليه اللجنة الرباعية من مقترحات
- الاشتراطات التعجيزية للتحكم بوجهة الحوار لخدمة أجندتها الخاصة

توجهات مستقبلية:

- يتحمل المؤتمر مسؤولياته الدستورية في إدارة البلاد
- إجراء الانتخابات النيابية في موعدها باعتبارها استحقاقاً يهم أبناء الشعب وليس الأحزاب
- أحزاب التحالف الوطني لن تقبل بالفراغ الدستوري
- التصدي للمشاريع الانقلابية وعدم التخلي عن الديمقراطية
- إجراء الانتخابات في موعدها مصدر للشرعية السياسية وأرضية للمساندة الشعبية
- عدم السماح بحدوث تآكل لقواعد الشرعية الدستورية
- المراهنة على الشعب في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة
- الالتزام بالحوار تحت مظلة النظام السياسي الديمقراطي
- الاحتكام لإرادة الشعب في اقتراع حر ونزيه وشفاف
- دعوة كافة المنظمات المحلية والدولية إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات

تنـــازلات :

- تشكيل حكومة وحدة وطنية للإشراف على الانتخابات
- القبول بتشكيل إدارة انتخابية مشكلة من الأحزاب
- الموافقة على التعديلات الدستورية بالتوافق الوطني
- الافراج عن مسجونين إبطالاً لحجج المشترك وطمعاً في عودتهم للحوار
- تأجيل الانتخابات النيابية لمدة عامين

خلال الاجتماع الموسع لقادتها

الهمداني : المنظمات المدنية تعمل لانجاح خليجي 20

عبدالكريم المدي

أكد الاخ طه الهمداني رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية على الدور الكبير الذي تلعبه وستلعبه منظمات المجتمع المدني في انجاح خليجي ٢٠ في محافظتي عدن وأبين خلال الفترة من ٢٢ -٥ديسمبر ٢٠١٠م.

مشيراً الى ان المنظمات المدنية بما تمتلكه من حضور وتأثير وتنوع في البرامج والفعاليات والوسائل قادرة على المساهمة الفاعلة والقوية في خلق واقع واجواء استثنائية وايجابية من شأنها ان تقدم اليمن بوجهها وتاريخها وحضارتها

الحقيقية.جاء ذلك في الاجتماع الذي عقد مساء أمس في مقر منظمة (اليمن اولا) بالعاصمة صنعاء وضم عدداً من منظمات المجتمع المدني الفاعلة والمساهمة في بطولة خليجي ٢٠ ومنها اتحاد الادباء والكتاب ونقابة الصحفيين اليمنيين ونقابة الاطباء واتحاد عمال اليمن واتحاد شباب اليمن ونقابة الفنانين ومنظمة اليمن اولا وغيرها..وقال الهمداني: يأتي هذا الاجتماع والتنسيق تفاعلاً وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام الخاص بتفاعل كل شرائح المجتمع بما فيها المنظمات المدنية لانجاح خليجي ٢٠ ببلادنا وضرورة اسناد الجانب الرسمي وفي هذا السياق اود ان اؤكد بانه سيتم التنسيق والعمل الكامل مع فروع منظمات المجتمع المدني في محافظات عدن ولحج وأبين□

أشادت بدور احزاب التحالف الوطني في التصدي للمؤامرات

الجبهة الوطنية تدعو لاصطفاف وطني

■ أكدت الجبهة الوطنية الديمقراطية على الدور الوطني البارز لتكتل التحالف الوطني الديمقراطي في التصدي للمؤامرات والمخاطر التي يتعرض لها الوطن وكذا دور هذه الأحزاب في الدفاع عن الثورة والوحدة الوطنية.. داعية هذه الأحزاب إلى توسيع دائرة نضالها الوطني ليشمل كافة الجهات وذلك لإبراز دورها الفاعل في تمتين الوحدة الوطنية والنهج الديمقراطي والحفاظ على الأمن والاستقرار والسلم الأهلي واسقاط كل المشاريع التآمرية وبناء اليمن الجديد..جاء ذلك في البيان الختامي للدورة الاستثنائية للقيادة المركزية للجبهة الوطنية الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه والذي أشاد بالدور البطولي والشجاع وكل التضحيات الغالية من قبل القوات المسلحة والأمن في تصديها للإرهاب وأعمال التخريب وإقلاق الأمن والسكينة العامة والسلم الاجتماعي وثمنت القيادة المركزية للجبهة الوطنية الديمقراطية في بيانها أيضاً الجهود الصادقة والمخلصة والمتواصلة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام والمتمثلة بتحقيق الانجازات والنجاحات الكبيرة في شتى الميادين، وكذا فيما يخص دعوة فخامته لكافة القوى السياسية للحوار الوطني الشامل وعفوه عن المعتقلين على ذمة احداث صعدة والأعمال الخارجة على النظام والقانون في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية.كما دانت الجبهة الوطنية الديمقراطية كافة الممارسات والأعمال الإرهابية بما فيها تلك التي تستهدف أفراد القوات المسلحة والأمن.. داعية كل أبناء المجتمع اليمني الوقوف صفاً واحداً لمواجهتها والتغلب على مختلف التحديات والتصدي لها بحزم وبما يؤدي إلى إحباط كل أنواع المؤامرات التي تستهدف الوطن ومصالحه العليا، كما طالبت الحكومة اتخاذ المزيد من الإجراءات الفاعلة للقضاء على الإرهاب واجتثاثه، بما فيها التصدي لأعمال الشغب والتخريب والقضاء على مظاهر الخروج على النظام والقانون وعلى أي مظهر من مظاهر التمرد المسلح□